جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

الاندماج الوطني ودوره في بناء الدولة في العراق
دراسة في الجغرافيا السياسية

حميدة عبد الحسين محمد الظالمي*
ترتيل فيصل غازي
عدنان كاظم جبار الشيباني

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/2/25
تاريخ التعديل : --
قبول النشر: 2019 /3/19
متوفر على النت:2019/7/4

الكلمات المفتاحية :
الاندماج الوطني
بناء الدولة
العراق

الملخص

تعد موضوعة الاندماج الوطني من الموضوعات التي اخذت تحظى بأهمية كبير في الوقت الحاضر لما لها من اهمية في علاج الكثير من الازمات التي تعصف في الانظمة السياسية في دول العالم الثالث . ومما لاشك فيه ان العراق يتكون من تركيبة سكانية متنوعة قومياً ودينياً ، وان هذا التنوع اريد له ان يكون عاملاً من عوامل الضعف لا القوة من قبل الانظمة الحاكمة التي توالت على حكم العراق منذ عام 1921 و حتى الان بسبب افتقارها للأليات الازمة لادارة هذا التنوع مما ادى بالنتيجة الى ضعف الدولة وفشلها الذي تمثل بهيمنة الولاءات الفرعية على الولاء الوطني ، وعدم وجود هوية وطنية جامعة ، وازمات سياسية تمثلت بأزمة الشرعية والتغلغل ، التوزيع والشرعية وغيرها من الازمات مما جعل الدولة في العراق ضعيفة من الداخل وكذلك من الخارج ، الامر الذي يتطلب تبني الاندماج الوطني باعتباره مخرجاً يسهم في بناء النظام السياسي في الوقت الحاضر ويجنبه الكثير من الازمات التي قد يتعرض لها.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

اخذ موضوع الاندماج الوطني يحظى بأهتمام كبير المعنيين في دراسة الدولة ومشكلاتها ، لاسيما بعد الاحداث التي تعرضت لها الانظمة السياسية العربية بعد عام 2011 ، كونه يمثل مخرجاً حقيقاً لكل المشاكل الناتجة عن انعدام قدرة الانظمة السياسية على التعامل مع مكوناتها المجتمعية .

يعد العراق من الدول حديثة النشأة ، و يتميز بتعدده الديني والقومي ،الا انه على الرغم من حداثة نشأته الا انها عجزت عن الارتقاء بممارساتها ازاء سكانها مما جعلها تعاني من مشاكل كثيرة كانت وما زالت سبباً اساسياً في ضعفها وجعلها غير قادرة على التكيف مع الاحداث الداخلية او الخارجية التي تعصف بالمنطقة ، وازداد الامر تعقيداً بعد عام 2003 ، بعد ان اصبح النظام السياسي الوليد مثقلاً بالأزمات الواضحة للعيان التي تهدد وجوده وديمومته ممثلةً بتنامي الهويات الدينية والقومية وحتى القبلية التي اخذت تنازع الدولة من اجل البقاء ، فضلاً عن ازمات التنمية السياسية الممثلة بأزمة الشرعية والتوزيع والهوية الخ .ان بقاء الوضع على حاله سوف يجعل من الدولة في العراق

*الناشر الرئيسي : E-mail : hameda.abd@gmail.com

ضعيفة ومنكشفة نحو الخارج وربما يكون مصيرها التفتيت لا سامح الله ، وهنا تأتي اهمية تبني الاندماج الوطني كونه يمثل طوق النجاة الذي يجعل من التنوع الاثني عاملاً من عوامل القوة وليس العكس.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بسؤال رئيس مفاده (هل للاندماج الوطني دوراً في بناء الدولة في العراق ؟).

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث فرضية رئيسة مفادها ان لاندماج الوطني دوراً واضحاً في بناء الدولة في العراق ، كونه يخلق فرصاً وحقوقاً متساوية لكل التركيبة الاثنية المتنوعة داخل الدولة ، لتكون هذه المكونات الاجتماعية اكثر اندماجاً فيما بينها ، ومن ثم يسهم في اعلاء الولاء الوطني بينها على الولاء الاثني والقبلي.

اهداف البحث:

يسعى البحث الى تسليط الضوء على مفهوم الاندماج الوطني ، والرؤية الجغرافية السياسية له ، وتبيان التنوع الاثني في العراق والكشف عن الاسباب الحقيقية التي اسهمت في انعدام تحقيقه منذ تأسيس الدولة في العراق في عام 1921 وحتى الوقت الحاضر .وتوضيح دور الاندماج الوطني في بناء الدولة في العراق.

منهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهجين الوظيفي والتحليلي للوصول الى تحقيق اهداف البحث.

حدود البحث:

تحددت حدود البحث المكانية بالحدود السياسية لدولة العراق خريطة (1) ، فيما تمثلت الحدود الزمانية بتأسيس الدولة في العراق عام 1921 وحتى الان مع التركيز على الفترة التي تلت عام 2003.

هيكلية البحث:

ارتأى الباحثان تقسيم بحثهما على اربعة مطالب تسبقها مقدمة عامة ، ركز الفصل المطلب الاول على التأصيل النظري للاندماج الوطني ورؤية الجغرافية السياسية ، وعالج الفصل الثاني التركيب الاثني للعراق ، وركز المطلب الثالث على الاسباب المؤدية الى عدم تحيقي الاندماج الوطني في العراق ، واخير تناول المطلب الرابع دور الاندماج الوطني في بناء الدولة في العراق . واختتم البحث بجملة من النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع.

المطلب الاول : الاندماج الوطني في الجغرافيا السياسية

نحاول في هذا المطلب التركيز على موضوعين مهمين هما:

1- التأصيل النظري للاندماج الوطني

تُرجع معاجم العلوم الاجتماعية الأصل الإتيمولوجي لمصطلح الاندماج إلى اللغة اللاتينية القديمة ، أي (Integrare)، في إشارة إلى العمل أو التأثير الناجمين عن عملية الدّمج أو الاندماج . و اذا كان المقصود بالاندماج لغةً "الاستحكام" و الاستواء ، والى حد ما التقويم ، فهو يعني اجتماعياً النشاط الذي يرومُ تكوينَ مجموع أو كلِّ ، أو تكملة كلِّ بعناصر ناقصة ،وهو ما ينطبق على الأشياء ، كما يسري على المجموعات البشرية ، والأشخاص الاعتبارية مثل الدول . أما سيسيولوجيا ، فيُقصَد بالاندماج السيرورة الإثنولوجية التي تمكِّن شخصاً أو مجموعةً من الأشخاص من التقارب والتحوّل إلى أعضاء في مجموعة أكبر وأوسع ، عبر تبنّي قيم نظامها الاجتماعي . لذلك يستلزم الاندماج شرطين هما:

الاول : ارادة الإنسان وسعيه الشخصي للاندماج والتكيّف ، أي التعبير الطوعي عن اندماجه .

الثاني : القدرة الاندماجية للمجتمع عبر احترام اختلاف الأشخاص وتمايزاهم[1].

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

خريطة (1)

الموقع الجغرافي لدولة العراق

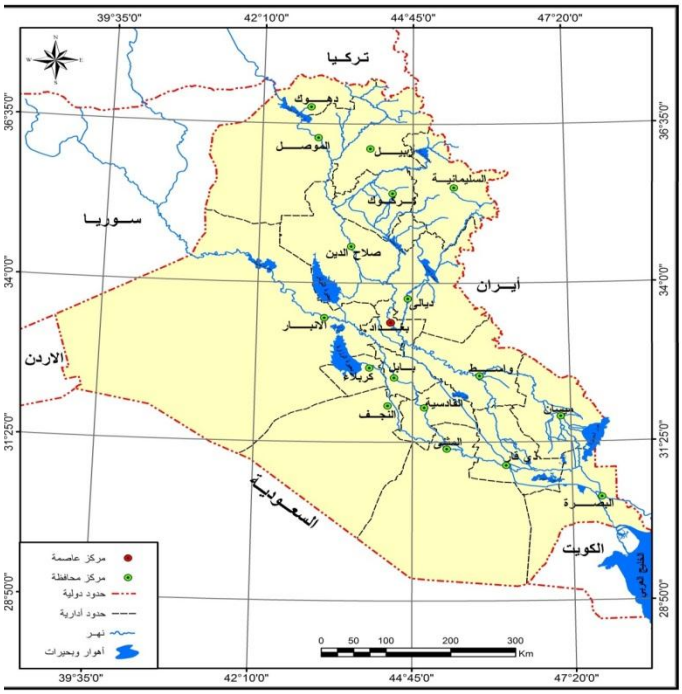

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الادارية بمقياس 1 : 1000000 ، 2007.

ويعرف الاندماج بأنه عملية اجتماعية ، الغاية منها تكوين جماعة اكبر بالتحام جماعات فرعية اصغر ، وتتضمن تلك العملية ، وحدة الاعراف ، والقوانين والنظم الإدارية التي توجه حركة الموارد والأشخاص والأفكار ، وقد لا يتطلب الاندماج وجود معاملات كثيفة بين المناطق والسكان داخل الجماعة المندمجة ، و لكنها تظل مع ذلك تؤكد على وحدة الجماعة . و يتضمن مفهوم الاندماج معاني التوحد والانصهار، وهي بذلك قبالة معاني العزلة والتهميش والصراع والانقسام والتناقض . ولعل الاهم في الامر هو دلالة الانسجام الداخلي ، وتجمع الاجزاء بعضها مع بعض بحيث تمثل كتلة موحدة نقول عنها انها مندمجة[2].

يعتقد علماء الاجتماع ان اندماج المجتمع الحديث لا يهم المجتمع عموما أي المجتمع الوطني وانما كل الجماعات الخاصة التي تشكله ومن اجل تحديد اندماج كل مجتمع ديني او منزلي او سياسي يستحضر دوركايم الذي يعد من ابرز منظري الاندماج بعدين هما: عدد التفاعلات بين الافراد واقتسام قيم مشتركة .ولعل ابرز من لخص نظرية دوركايم بخصوص الاندماج الباحث فليب بيسنار على شكل شروط يمكن من خلالها القول بأن الكيان يكون مندمجاً عندما يكون اعضاؤه:

1- يمتلكون وعياً مشتركاً ويتقاسمون المشاعر والمعتقدات والممارسات نفسها
2- التفاعل فيما بينهم.
3- الشعور المشترك بالأهداف التي تجمعهم والسعي على تحقيقها[3].

هكذا يبدو ان الاندماج الاجتماعي يستهدف الفئات او الطبقات المحرومة التي تعاني من التهميش بغية تحقيق التكافؤ بالفرص والمساواة في الجوانب كافة.

ارى من المفيد تبيان ما يقابل الاندماج الاجتماعي وهو الاستبعاد الاجتماعي فقد عرفه فيبر (Weber) بأنه احد اشكال الانغلاق الاجتماعي بمعنى انه محاولة جماعة القيام لتؤمن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة اخرى من خلال عملية اخضاعها ، وفي الاتجاه نفسه يعرفه جوردان (Jordan) ما تقوم به جماعة من الاستبعاد الفعال لجماعة اخرى[4].

وقد يتحول الاستبعاد من الاجتماعي الى السياسي الذي يكون اكثر خطورةً على الاستقرار الداخلي للدولة عندما يشعر الفرد او الجماعة بأنها محرومة من حقوق المواطنة المتساوية على كل المستويات كالمشاركة في الانتاج والاستهلاك ، والعمل السياسي والمشاركة في الحكم والادارة والتفاعل الاجتماعي[5].

ان الاندماج لا يقتصر على الجانب الاجتماعي بل يمتد ليشمل الجانب الوطني بأبعاده المختلفة ، وهو بذلك مفهوم مركب ومتعدد الأوجه ، حيث يعكس مجموعة من الأبعاد الاجتماعية ، والسياسية ، والدينية، والاقتصادية ، فهو يعبر عن الحالة التي تندمج فيها كافة القوى والشرائح الاجتماعية ، والعرقية ، والقومية ، واللغوية ، والدينية ، والمذهبية ، في المناطق كافة على

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

مستوى الدولة داخل بنى وهياكل سلطات الدولة ، وأجهزتها على تعددها ، من دون تجاهل أو إغفال لحقيقة تنوع الأفراد والجماعات في المجتمع[6].

وفي الاطار ذاته يعرف كارل ديتش الاندماج الوطني بأنه عبارة عن علمية تنمية الشعور بالولاء الوطني او الهوية الواحدة التي تنصهر في اطار الولاءات الفرعية الاخرى وبكلمات اخرى يمثل عملية نقل الوعي والولاء الخاص بالأفراد من بؤرة التركيز على الجوانب الذاتية المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية الى بؤرة اوسع نطاقا بالمجتمع الكلي او الوطني.

ويرى البعض ان مشكلة الاندماج الوطني بأنها تتصل بأزمة علاقات افقية داخل المجتمع ، اذ نلحظ ان افراد المجتمع وجماعاته ليسوا على استعداد للتعامل سوياً كشركاء فيختفي مفهوم الولاء الوطني او يضعف ، وهذه الازمة تنتج عن عجز في النظام السياسي في التعامل مع الواقع التعددي (بالإغراء ، الاكراه) بحيث يؤدي الى علو الولاءات الفرعية دون الوطنية على الولاء الوطني ، مما يفاقم من حدة الصراع بين الجماعات المختلفة من جهة وبينها وبين النظام السياسي من جهة اخرى على نحو يحول دون خلق ولاء وطني عريض يساعد على تعزيز التماسك الوطني وبناء الدولة القومية[7] .

و يبرز دور القيادات السياسية الحاكمة وخصائصها وأساليبها الحركية المعتمدة في معالجة مشكلة الاندماج الوطني أو تفاقمها ، فمن الأمور التي قد تساهم في مفاقمة المشكلة اعتماد الوسائل التالية:

1- القمع العنيف لبعض الجماعات ورفض الاستجابة لأي مطلب تنادي به وأن كان عادلاً ومشروعاً.
2- اعتماد القيادة السياسية على الولاءات والانتماءات الطائفية والدينية والقبلية وتعبيرها عن المصالح الضيقة لتلك الانتماءات على حساب المصالح العامة للمجتمع بكل طوائفه وتجمعاته.
3- اتجاه القيادة السياسية إلى تدعيم حكمها من خلال وضع كل جماعة في المجتمع في مواجهة الأخرى، انطلاقاً من سياسة (فرق تسد) أو بعبارة أخرى (الصراع المتوازن)[8] .

وهنا يأتي الاندماج الوطني ليخلق فرصاً وحقوقاً متساوية لكل التركيبة الاجتماعية داخل كيان الدولة الواحدة ، لتكون هذه المكونات الاجتماعية اكثر اندماجاً فيما بينها ، ومن ثم يعلو الولاء الوطني بينها على الولاء الاثني والقبلي. فالاندماج كلمة تعني التكامل الطوعي بين المكونات الاجتماعية المختلفة داخل الدولة الواحدة ، والاندماج الوطني مفهوم يسعى لإدارة التنوع والتعدد الثقافي ، وتوجيه التباين الاثني والديني واللغوي القائم في المجتمع ، ليسهم في بناء وحدة وطنية قائمة على التنوع. ويهدف لتحقيق المساواة بين فئات المجتمع المختلفة في داخل الدولة الواحدة ، عبر تلبية احتياجاتهم وطموحاتها الآنية والمستقبلية ، وعليه يحمل مفهوم الاندماج الوطني في طياته توجهات فكرية تحاول أن تجد حلاً للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تواجه بناء الدولة ، مثل النزاعات والصراعات الأثنية ،التي تهدد وحدتها ، وتعمل على تعطيل قدراتها الثقافية[9] .

وهذا يعني ان عملية الاندماج تتطلب حصول المجموعات والفئات في الدولة على حقوقها والحريات الاساسية العامة والشخصية لها في اطار مبدأي المساواة والمواطنة ،فضلاً عن حقوقها النوعية (الثقافية ، والعرقية ، واللغوية ، والرمزية ، وثقافتها الدينية والمذهبية) بحيث يكون شاملاً لكافة الفئات المهمشة أيا كانت وذلك من خلال سياسة داعمة للتمثيل السياسي لهذه المجموعات في المؤسسات السياسية والمجتمعية تؤمن لهم المشاركة الديمقراطية والمساهمة في مستويات صنع القرار سواء على المستوى القومي او على المستويات المحلية او المناطقية او المهنية او في اطار المجتمع المدني ومنظماته على اختلافها .

وتشير الأدبيات الخاصة بالاندماج إلى خمسة جوانب مرتبطة بتحقيق الاندماج الوطني (National Integratio) هي[10] :

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

1- دمج المعايير والثقافات؛ وتشمل مشاركة القيم، وأساليب التعبير، وأنماط الحياة، واللغة المشتركة.
2- تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل.
3- تضييق الفجوة بين النخب والجماهير، والمناطق الحضرية والريفية، والمناطق الغنية والفقيرة، وغيرها من عناصر الاندماج الاجتماعي.
4- حل الصراعات الناشئة دون استدعاء للعنف.
5- مشاركة الخبرات المتبادلة بحيث يستطيع الأفراد اكتشاف ما مروا به من تجارب مهمة مشتركة .

2- الاندماج الوطني من وجهة نظر الجغرافيا السياسية

لقد حظيت الدولة باهتمام كبير من الجغرافيين السياسيين، لأن جوهر الجغرافيا السياسية يدور حول العلاقة بين الدولة كظاهرة سياسية من جهة، وظروفها الجغرافية من جهة اخرى، لذا يمكن القول ان هنالك اتفاق فيما بينهم، على ان الدولة هي موضوع الجغرافيا السياسية ومحور دراستها، بغض النظر عن المفردات والمفردات المرادفة لها كالمساحة السياسية واحياناً الظاهرة السياسية. ولما كانت الدولة ظاهرة شمولية مركبة من عناصر طبيعية بشرية متعددة يمكن عدها ظاهرة مثالية للباحث الجغرافي، اذ إن الكثير من العناصر التي تتركب منها الدولة تتدرج تحت موضوع الاقليم والشعب تدخل ضمن مجال علم الجغرافيا، فضلاً عن طبيعة علم الجغرافيا نفسه كعلم تركيبي، يتيح للباحث الجغرافي قدراً من المرونة اللازمة للتعامل مع مثل هذه الظواهر المركبة، وعليه يمكن القول بأن الدولة هي ظاهرة جغرافية سياسية وان الجغرافيا السياسية هو العلم الذي يختص بدراسة الدول او كما قال البعض بأنها جغرافيا الدولة[11] .

ولما كانت الجغرافيا السياسية معنية بدراسة الدولة تأصيلاً وتفسيراً وتحليلاً ، فأن الاندماج الوطني يصبح مطلباً ملحاً عندما تواجه الدولة مشكلات عميقة في احد اهم اركان وجودها الا وهو الشعب . ان وجود الروابط القوية ما بين مكونات الشعب المكون للدولة والمتواجد على اديمها بصورة دائمية يجعل منها وحدة سياسية متماسكة كالروابط الجنسية او اللغوية او الدينية او هي الاهداف والمصالح المشتركة . فالشعور الذي يسود بينهم في انهم يتفقون في احد هذه الروابط ينفعهم في الاتجاه نحو الاتحاد والعيش سويةً على ارض واحدة [12] .

ان دراسة الاختلافات السكانية داخل الدولة من حيث اللغة والدين والجنس والتعليم ووضع الطبقات المجتمعية والتمايز العرقي فيما بينها والفلسفة السياسية ، تعد من صلب عمل الجغرافيا السياسية ومحل اهتمامها كونها تمثل قوى الطرد المركزية التي تعد من اخطر العوامل التي تعمل على تفكيك الدولة وانقسامها وتشرذمها في حالة انعدام هذه الروابط وتلاشيها وفقاً لرؤية هارتشورن[13].

وتتسع النظرة الجغرافية السياسية لقوى الطرد لتشمل الفلسفة التي تقوم عليها التربية والتعليم ومستويات المعيشة المتفاوتة من اقليم لأخر ، مما يسهم تفكيك اواصر الترابط الاجتماعي ، ويعد شورت التفاوت في مستويات المعيشة بين الاقاليم من اخطر قوى الطرد في عالمنا الحديث ، الذي ينتج عنه صراعاً اقاليمياً داخل الدولة [14] .

ولا تقتصر الجغرافيا السياسية في دراستها على العلاقة ما بين المكونات المجتمعية للدولة وانما تدرس طبيعة العلاقة ما بين الدولة بمؤسساتها وتلك المكونات ، فاذا ما كان نظامها السياسي مستوعباً للمكونات كافة وممثلة فيه تمثيلاً متوازناً فأن ذلك يبعدها عن كل مسوغات الانفصال ، واما اذا كان غير ذلك وقائماً على القهر التهميش فأنه يؤدي بها الى الاحتراب الداخلي ومن ثم لا يبق امام تلك المكونات الا التفكير بالانفصال والتعبير عن هويتها .

تمتلك الجغرافيا السياسية القدرة على تقديم محتوى فكري للأسباب المؤدية للاندماج الوطني من عدمه في الدولة ، وكذلك بإمكانها تقدم حلولاً تجعلها اكثر قدرة على تحقيق الاندماج الوطني وتجعل من قوى الجذب

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

تتفوق على قوى الطرد من خلال ربط جميع اجزاءها وشعوبها برباط وثيق لا تنفصم عراه يعصمها من التفكك ويبرر وجودها ويعززه[15].

المطلب الثاني : واقع التركيب الاثني للعراق

يراد منه حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل اطار الوحدة السياسية ويتمثل بالتكوين القومي والديني ، وتولي الجغرافية السياسية هذا الموضوع اهتماما بالغا ، لان قوتها ووزنها الجيوبوليتيكي يخضع الى التركيب الاثنوجرافي ، فالدولة التي يسود كيانها التوحيد والانسجام ، فمن المؤكد تنعم بالاستقرار ومن ثم ينعكس ذلك على قوتها ووزنها السياسي في حين يؤدي التعدد في المكونات الى عدم الاستقرار واضعاف التماسك والانصهار بين مكونات مجتمعاتها ومن ثم يعرقل ذلك ادارة الحكم فيها[16].

وفي الواقع لا توجد دولة متجانسة تماما من الناحية الاثنية ، فكل الدول نجد فيها اختلافا ان لم يكن دينيا على مستوى الاديان والمذاهب نجد فيها اختلافا قوميا على مستوى اللغة والجنس وبالتالي وجود الدولة المتجانسة يعد ضرباً من ضروب الخيال .وحتى تكون الصورة واضحة سوف نتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل من زاوية جغرافية سياسية وعلى النحو الاتي:

اولا : التركيب القومي

تشير القومية الى ترابط الناس فيما بينهم بحيث يجعلهم موحدين في العواطف والاحاسيس ، من حيث اللغة والاصول والتاريخ المشترك وهذه الامور كفيلة بأنها تؤدي الى وحدة التراث ومن ثم الوحدة في المنطلق التي يسعى بها ويتشوق اليها الطموح الحجمي للكيان البشري كله في الوحدة السياسية [17].

يعد العراق من اكثر الدول في الشرق الاوسط ان لم يكن في العالم تعرضا للهجرة والنزوح اليه على مر الازمان بحكم موقعه الجغرافي المتوسط الذي سهل عملية الحركة والانتقال من جهة ولخصوبة تربته واعتدال مناخه ووجود نهري دجلة الفرات فيه من جهة اخرى مما ادى الى تنوع قومياته واعراق . ويبدو ان هناك مجموعة من الحقائق تتعلق بالتركيب القومي للسكان في العراق هي[18].

1- القومية العربية : تشكل اغلبية واضحة في العراق ، اذ تتجاوز نسبتها (75%) من اجمالي السكان في العراق لعام 2003 وتتركز بشكل واضح في معظم محافظات العراق بحيث تصل نسبتها من (80 – 100%) مع انخفاض تواجدها في محافظات اقليم كردستان لا تتجاوز نسبتها (5 %).

2- القومية الكوردية :وهي القومية الثانية في العراق بعد القومية العربية وتشكل (18.84 %) من اجمالي سكان العراق وتعد محافظات اقليم كردستان مناطق تركزها وبعض المحافظات العراقية الاخرى مثل نينوى والتأميم وصلاح الدين وديالى وبغداد في ينعدم تواجدها في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق.

3- القومية التركمانية : وهي القومية الثالثة في العراق وتشكل ما نسبته (5.4 %) من اجمالي السكان وتتوزع بشكل متباين في العراق ابتداءً من محافظة بغداد في الوسط وباتجاه الشمال ليكون اعلى تركز لها في محافظتي التأميم و نينوى واربيل وديالى.

وتعد اللغة من المفاهيم المرتبطة بالتكوين القومي كونها الوسيلة التي يعبر بها افراد قومية ما عن افكارهم وتطلعاتهم وامالهم وهي عاملا مهما من عوامل الاستقرار الداخلي للدولة اذا ما كانت لا تضم تنوعا وتعقيدا لغوياً[19].

توجد في العراق خمسة لغات اثنان منها رسمية هما اللغة العربية واللغة الكوردية وقد اعترف بهما الدستور العراقي لعام 2005 في مادته (4) اولا اما اللغات الثلاثة هي التركمانية والسريانية والارمنية فقد اعترف الدستور العراقي للناطقين بها بتعليم ابنائهم اللغة التركمانية والسريانية والارمنية في المؤسسات التعليمية

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

الحكومية ، وفقا للضوابط التربوية او بأية لغة في المؤسسات التعليمية الخاصة[20].

اما التوزيع الجغرافي للناطقين باللغات الثلاثة وعلى النحو الاتي[21] :

1- اللغة العربية : تستحوذ على المرتبة الاولى من حيث الناطقين بها وبنسبة (74%) من اجمالي السكان لعام 2003 ويتوزع الناطقين ويتركز الناطقون بها في جميع المحافظات العراقية ما عدا محافظات اقليم كردستان.

2- اللغة الكوردية : يتكلم بها ما نسبته (16.15 %) لتكون بذلك المرتبة الثانية وينحصر وجود الناطقين بها في حافظات اقليم كردستان بالدرجة والاولى وفي حافظات اخرى مثل التأميم و نينوى وديالى وصلاح الدين وديالى وواسط وينعدم وجودها في محافظات وسط وجنوب العراق.

3- اللغة التركمانية : هي اللغة الثالثة في العراق وتبلغ نسبة المتكلمين (6.5%) من اجمالي السكان في العراق ويكاد يكون توزيعهم محدودا في العراق ، اذ يقتصر وجودهم في محافظات التأميم و نينوى وديالى وبغداد.

4- اللغة السريانية : وهي لغة الطوائف المسيحية و تبلغ نسبة الناطقين في اللغة السريانية في العراق (3.1%) ويتوزعون على محافظات نينوى وبغداد والبصرة واربيل.

يتضح من كل ما تقدم ان العراق يتميز بتنوعه القومي واللغوي وقد اسهم هذا الامر في توسيع دائرة المطالب من قبل هذه القوميات بضرورة ان تكون هذه اللغات رسمية ومعترف بها دستوريا وخير مثال على ذلك التركمان الذين يسعون في مطالبهم الى جعل اللغة التركمانية لغة ثالثة في العراق والاعتراف بها دستوريا حالها حال اللغتين العربية والكوردية الان مطالبهم لم تتحقق حتى هذه اللحظة.

ثانيا : التركيب الديني في العراق

لما كانت الجغرافيا السياسية تركز في دراستها على الظاهرة السياسية المتمثلة بالدولة فأنها لا تستطيع ان تهمل الدين كأحد العناصر التي تربط بين ابنائها ، فهو من العناصر التي تسهم ايجابيا او سلبيا في قوتها ، وهذا يرتبط بمدى فهم الدين فهما ناضجاً ومن ثم يتحول الى قوة كامنة تعمل على جذب السكان وتوحيدهم حتى وان تعددت الاديان او الطوائف في الدولة وبالعكس تماماً من ذلك عندما لا يوجد ذلك الفهم فيتحول الى عاطفة فيكون عاملاً مفرقاً بين ابناء الدولة الواحدة وخصوصاً عندما تتعدد الطوائف داخل الدولة ومن ثم يتهدد امنها القومي[22].

عند الحديث التركيب الديني في العراق نجده يتكون من توليفة متعددة الاديان يمكن ان تسهم في تحقيق الاندماج الوطني ولغرض تسهيل دراسة التكوين الديني سوف ندرسه على النحو الاتي[23] :

1- الدين الاسلامي

يعد الدين الاسلامي من الاديان السماوية الرئيسة في العراق ويشكل معتنقوه ما نسبته (96.4%) من اجمالي السكان لعام 2003 ، وينقسم على المسلمين على مذهبين هما:

أ- المذهب الشيعي : ويشكل الشيعة في العراق نسبة تقدر (57.1%) من اجمالي المسلمين في العراق . ويتباين توزيعهم الجغرافي ما بين محافظات العراق اذ نلحظ تواجدهم في وسط وجنوب العراق ويقل هذا التواجد كلما اتجهنا شمالا وغربا.

ب- المذهب السني : ويشكل سنة العراق نسبة (39.3 %) من اجمالي المسلمين في العراق ويتواجدون في وسط وشمال العراق مع وجود بسيط في محافظة البصرة.

2- الديانة المسيحية

من الاقليات التي نزلت العراق وانتشرت به وعاشت الى جنب مع المسلمين فيما بعد بنوع من الوئام والانسجام محتفظين بعاداتهم وطقوسهم ولغتهم ، وينقسم المسيحيون في العراق بدورهم الى (الكلدان الكاثوليك ، و الاثاريون والنساطرة ، والسريان

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

والأرثـوذكس ، الارمـن ، واتبـاع الكنـائس البروتسـتانتية)[24].

تبلـغ نسـبة المسـحين في العـراق (2.61 %) مـن اجمـالي السـكان في العـراق ويتوزعـون في ثمـان محافظـات ، وتمثـل بغـداد مركـز تواجـدهم اذ بلغـت فيهـا نسـبة المسـيحيين (60 %) من اجمالي مسيحي العراق.

3- الصابئة المندائيون

وهي جماعـة عرقيـة ودينيـة تقطـن ضـفاف دجلـة والفـرات وسـط العـراق وعلـى ضـفاف الكـارون غـرب ايـران ، وتعايشـت مـع سـكان المنطقـة بسـلام ، واتخـذ المنـدائيون لغـة الصـمت مـع غيـرهم لـذا بقيـت لغـتهم غامضـة على المحيطين بهم وكان لـذلك الغمـوض نفعـاً في الحفـاظ على كيانهم الديني[25].

تبلـغ نسـبة الصـابئة في العـراق (0,13 %) مـن جملـة سـكان العـراق ويتركـز اغلـبهم فـي محافظـة بغـداد ، اذ تحتـوي على (50,5 %) ثـم البصـرة بـ (15,5 %) وميسـان (12 %) وذي قار (10 %) من اجمالي الصابئة .

4- الديانة الكاكائية

وهـي جماعـة باطنيـة مـن الجماعـات الانطوائيـة التـي تكتمـت في اظهـار معتقـداتها تكتمـا شـديدا فهي تـرى ان التخفي في اقامـة الشـعائر الدينيـة والتظـاهر بغير المعتقـد الاصـلي مجـاراة لمجاوريهـا مـن صـلب عقيـدتها . ويتـوزع الكاكـائيون في العـراق في قـرى تـازة و داقـوق في محافظـة التـأميم والقـرى التابعـة للحويجـة وكـذلك في محـافظتي السـليمانية واربيـل والقـرى التابعـة لقضـاء الحمدانيـة وناحيـة النمـرود التابعـة لـه في محافظـة نينـوى ، تبلـغ نسـبة معتنقو هذه الديانة (0,14 %) من اجمالي سكان العراق.

5- الديانة اليزيدية

اليزيديـة طائفـة مـن الاكـراد نشـأت بعـد انهيـار الدولـة الاموية ويقطـن اكثـرهم في العـراق وتحديـداً في الشـمال الشـرقي مـن الموصـل وفي محافظـة بغـداد ، ويتواجـدون ايضـاً في ايـران وتركيـا وسـوريا . وفي البدايـة كانـت هـذه الطائفـة طريقـة صـوفية تعـرف بالطريقـة العدويـة وكان لهـا اتبـاع كثيـرون مـن الكـورد والعـرب وكانـت طريقـة سـليمة مـن الانحرافـات في عهـد مؤسسـها الشـيخ عـدي بـن مسـافر الاموي[26].

يشـكل الايزيـديون مـا نسـبته (0.9 %) مـن جملـة سـكان العـراق في عـام 2003 ويتركـزون في نينـوى بنسـبة (89 %) ودهـوك بنسـبة (8 %) مـن ايزيـدي العـراق والمتبقـي مـنهم يتوزعون على بقية المحافظات الشمالية[27].

مـن خـلال العـرض السـابق لمعطيـات التركيـب الاثني للعـراق يتضـح بانـه متنوعـاً دينيـاً وقوميـاً يجعـل مـن الصـعوبة بمكـان تحقيـق الاسـتقرار السياسـي للدولـة في ظـل الغيـاب الواضح لأليـات الضـبط الاجتمـاعي والسياسـي مـن جهـة و تنـامي الـوعي الهويـاتي (الـديني والقـومي واللغـوي) . ويتجلى خطـر التركيـب الاثني في العـراق و بشـكل اكثـر وضـوحاً بالصـراع الـدائر مـا بـين الطوائـف الدينيـة ، فمـن وجهـة نظـر الجغرافيـا السياسـية كثـرة الطوائـف تـؤدي الى قتـل روح الانـدماج الـوطني وتعمـل علـى اضـعاف العلاقـة والترابط مـا بـين ابنـاء الطوائـف المختلفـة ، ويصـبح الشـعور بالقرابـة مقتصـراً على ابنـاء الطائفـة . ويـزداد الامـر تعقيـداً عنـدما يكـون لهـذه الطوائـف امتـداداً خـارج حـدود الدولـة ومـن ثـم يكـون ذلـك مسـوغاً لتـدخل الـدول المجـاورة بحجـة حمايـة الطوائـف المنتميـة اليهـا مـن التهمـيش او التصـفية ، وكـل ذلـك يجعـل مـن ولاءهـا لهـذه الـدول اقـوى بكثيـر مـن الـولاء للدولـة .ان لتعـدد الطوائـف الدينيـة في العـراق دوراً في عرقلـة تحقيـق الانـدماج الـوطني منـذ الحكـم منـذ تأسـيس الدولـة في العـراق في عـام 1921 وحتـى الوقـت الحاضـر ، وقـد دخلـت في صـراع طويـل مـع الانظمـة المتعاقبـة على الحكـم مـن اجـل تأكيـد وجودهـا والاعتـراف بهـا كمشـارك حقيقـي في هـذا الـوطن . لقـد كـان نتـاج العقـود الطويلـة مـن الظلـم والاضـطهاد والتمييـز الطـائفي وسـوء ادارة التنـوع القـومي والـديني ليتـداخل مـع ذلـك دور الاحـتلال الامريكي للعـراق في عـام 2003 فضـلاً عـن التـأثير المباشـر لـدول الجـوار في تغذيـة الـولاءات الضـيقة على حسـاب الـولاء للـوطن دوراً في تـأجيج الصـراع الـداخلي بـين مكونـات المجتمـع ومـن ثـم الوصـول الى شـيوع الطائفيـة و

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

صعوبة تحقيق التعايش السلمي في ما بينها والانصهار في بوتقة الوطن الواحد .

المطلب الثالث : محددات تحقيق الاندماج الوطني في العراق

تتأثر العلاقة بين الدولة و المجتمع بوضع الدولة وتاريخها وطبيعتها وطبيعة نظامها السياسي ، لذا فما قد تعانيه الدولة بسبب غياب الشرعية والتعددية الحقيقية وتفشي الفساد ينتج منه عدم تجانس في التركيبة المجتمعية وسيطرة الولاءات الفرعية وهو ما يلقي بظلاله على عدم التوازن العلاقة بين الطرفين .

وعلى هذا الاساس اشار جويل مغدال في كتابه قوة الدولة والقوى الاجتماعية الى ان يبني نظرية على فرضية رئيسة هي ان الدولة جزء من المجتمع وان اي دولة ديمقراطية او دكتاتورية كانت لا يمكن عزلها عن المجتمع . انما تعانيه المجتمعات عموما من مظاهر عدم التكافؤ هو امر لا يخلو منه اي مجتمع مهما كانت درجة تقدمه فهناك فئة قليلة عدديا ثقيلة كيفيا تتصدر مسرح الحياة الاجتماعية لامتلاكها الثروة والسلطة والمعرفة بينما يفرض على الفئة الاكبر ان تبقى على هامش الحياة وغير مندمجة سياسياً وثقافياً او اقتصادياً [28].

نحاول ان نبين الاسباب والعوامل التي كانت وراء الصعوبة في تحقيق الاندماج الوطني بين مكونات الشعب العراقي ووصولها الى حالة من الصراع المتلبس بالطائفية ، وفيما يلي استعراضا لهذه الاسباب وعلى النحو الاتي:

1- لم تكن فكرة نشأة الدولة العراقية محلية الصنع ، وإنما جيء بها من الخارج على ايدي الاحتلال البريطاني للعراق ، وعلى هذا الاساس جاء الاخير بالأمير فيصل من خارج العراق وتوج ملكاً على العراق في 23/اب 1921 وبرعاية بريطانية محضة . فمن وجهة نظر الجغرافيين السياسيين يمثل ذلك اساس المشاكل التي تعرضت لها الدولة في العراق لاحقاً لعدم ايمان الشعب بفكرة الدولة التي تقوم على الاهداف التي يعتنقها الشعب ويتطلعون بها لدولتهم ، التي تغذي الولاء للدولة والوطن ، فهي اساس الوحدة داخل الدولة والحبل الماسك لذلك ، بمعنى اخر تمثل الحبل السري الذي يربط السكان بالدولة ويحفظ بقائها وحياتها[29].

2- ورثت انظمة الدولة العراقية الحديثة التي تأسست في عام 1921 التنوع العرقي واللغوي والديني ولكن انظمة الحكم المتعاقبة لم تمتلك الارادة لإقامة نظام سياسي يقوم على اساس الاعتراف الكامل بحقوق القوميات والاديان والطوائف ومن ثم المساواة بينها فيما يتعلق بتوزيع السلطة والثروة الوطنية . فقد استمر تركز الحكم من جهة في ايدي السنة العرب وهم الاقلية ، ومن جهة اخرى جرى هضم حقوق الشيعة وهم الاغلبية والكورد ، في الوقت الذي عانى فيه اتباع الديانات والقوميات الاخرى من اشكال متفاوتة من التعسف والظلم من جانب الحومة المركزية . لقد زادت حدة الاضطهاد ضد الشيعة والكورد مع مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم ، وشهدت المدة من منتصف السبعينيات و حتى التسعينيات من القرن الماضي اتساع عمليات القمع والابادة وتعد مذبحة حلبجة في شمال العراق التي راح ضحيتها اكثر من خمسة الاف كردي باستخدام السلاح الكيمياوي في عام 1988 مثالاً على وحشية النظام السياسي آنذاك .ولم تنته وحشية النظام عند ذلك ، اذ قام بعد احتلال الكويت في عام 1990 وهزيمته في حرب 1991 بتصفية الانتفاضة التي حدثت في الجنوب حيث قتل مئات الاف وشرد مثلهم الى دول الجوار[30] .

3- يمكن القول ان النظام السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية 1921 وحتى 2003/4/9 فشل في تحقيق الاستقرار السياسي الذي هو بالأساس مفتاحاً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، ومثلما فشل النظام الملكي في انشاء هوية يشترك

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

فيها جميع العراقيين على مختلف الوانهم ومشاربهم ، فشل النظام الجمهوري في تحقيق ذلك بعد عقود من الزمن.

4- الانساق الدينية والعشائرية من العوامل التي يكون لها بالغ الاثر في صعوبة تحقيق الاندماج الوطني هي وجود انساق متنوعة ذات طبيعة دينية وقومية وعشائرية تكون في النتيجة مجتمعا يتسم بالتعدد السلبي ويقابل ويضاد المجتمع السياسي – المدني وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه اضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في بناء دولة وتأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني . ان طبيعة هذه الانساق في العراق كانت سببا في وجود الانقسامات الاجتماعية واذا كان هذا الرأي قد طرح في بعد سقوط النظام السياسي في عام 2003 ، فأننا لو رجعنا الى تأسيس الدولة العراقية لوجدنا هذا الامر موجودا وحاضرا بقوة .ولعل من اشار اليها في ذلك الوقت هو الملك فيصل عندما عبر عن وجود هذه الطبيعة الانقسامية في المجتمع العراقي بقوله (اقول وقلبي مملوء اسى انه من المعتاد لا يوجد شعب عراقي بعد بل تكتلات بشرية خالية من فكرة الوطنية ومشبعة بتقاليد واباطيل لا تجمع بينهم جامعة)[31].

5- كان التدخل الامريكي بعد الاحتلال للعراق في عام 2003 الى جانب التدخل الاقليمي لدول الجوار حاضراً وبقوة في الشأن العراقي الداخلي ليكون سبباً مباشراً في توجيه الصراع الداخلي ما بين المكونات والتحكم به .ما من شك ان خوف دول الجوار على مصالحها وسعيها الحثيث على افشال التجربة الامريكية في العراق حتى لا تكون المقصد التالي هو الذي ادى بها لان تجعل من العراق يأن من مشاكل كثيرة وعلى رأسها مشكلة الطائفية.

6- لقد اسست الولايات المتحدة حال احتلالها للعراق المجلس الانتقالي للحكم و هذا المجلس الانتقاليّ هو اللبنة الأولى في مأسسة الطائفيّة في العراق واقتسام السلطة بين القوى الطائفيّة المتصارعة الشيعة والأكراد والسنّة... برعاية أمريكيّة ومباركة دوليّة، إذ تمّ تقسيمه على أساس طائفي فشكّل عدد الشيعة 14 عضواً بنسبة (56%) وعدد السنّة 5 أعضاء بنسبة (20 %) وعدد الأكراد 5 أعضاء بنسبة (20%). أمّا إذا نظرنا إلى تقسيم المجلس من زاوية عرقيّة فسنجد أنّ عدد العرب 18 عضواً 72 %) والأكراد 5 أعضاء (20 %) ولكل من التركمان والآشوريين عضو واحد (4 %).

7- كان للاحتلال الامريكي للعراق دوراً كبيراً في زيادة حدة الاختلافات الايديولوجية ما بين التيارات والحركات السياسية بحيث اصبح من الصعب التوفيق ما بينها ، وقد تمثل ذلك بشكل اكثر وضوحاً في :

أ- هناك من بين القوميين من كل الاطراف الاثنية الكبرى التي ترى ان العراق او المناطق التي تعيش عليها تلك الاثنيات : لا يساوي الا جزء من مشروع اكبر يمتد خارج العراق، او ان اجزاء العراق هي جزء من ذلك المشروع الاكبر، وهذا ما نجده لدى القوميين العرب والقوميين الكرد . فكل من القوميتين يسود بينهما تيار قوي لا ينظر للعراق كدولة موحدة وطنية انما العراق هو جزء من اجزاء اكبر كان يفترض ان تكون كل منها دول بعد الحرب العالمية الاولى ومنها الدولة الكردية و العربية.

ب- هناك من بين الاسلاميين، الذين يبنون تقسيماتهم وفق رؤية شمولية، لا ترى في العراق دولة لها سيادة وإنما يعد العراق في نظرهم ، جزءً من مشروع اوسع ينتمون اليه

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

يمتد ليشمل كل دول الانتماء العقيدي، ومن ثم فأن مشروع الدولة غير واضح المعالم ، كما ان الشعور الديني يفضي الى توظيف كل امكانات الدولة في خدمة مشروعها الذي تعتقد انه هو النظام الامثل لبناء الانسان والمجتمع.

ت- هناك من بين العلمانيين الذين يحلمون بعراق ليبرالي، وطالما ان الدولة في الاساس هي مشروع علماني وليس ديني ، فالدين لا يقترن بالدولة كأساس كونه عبارة عن انتماءات مفتوحة لمريديه وشأن شخصي وهو لا يساوي بين المواطنين، أما الدولة فهي اجراءات ذات صبغة علمانية ، وما نقصده هنا هو حلمهم بأن يسود العمل السياسي العلماني الليبرالي على العمل السياسي الذي يتخفى خلف الانتماءات الدينية. إلا ان التطبيق قد جاء خلاف ذلك فقد ضعفت العلمانية في ظل تعاظم ضغوط الطرحين القومي والاسلامي ، وعلى هذا بدا التيار العلماني واقطابه بلا غطاء وبلا دعم، وانسحب مريدوه تحت طلب الحماية الشخصية عن النفس حتى صار بلا اساس يستطيع ان يعتمده او قاعدة ينطلق منها . ناهيك على افتقاره لمشروع سياسي واجتماعي في ظرف اتجهت غالبية المجتمع نحو خيارات اخرى، اما اقتناعاً بها او طلباً للحماية او طلباً لمصادر الرزق، لقد جاء ذلك بسبب انتهاء دور الدولة المدنية.

ث- هناك القبليون ومن ليس لهم حلم سوى الحلم بالعيش بعيداً عن كل ما تقدم من اطروحات، وهؤلاء يمثلون اغلبية صامتة، لكنها اغلبية غير منظمة لا تستطيع العمل في ظل هذا الواقع، والنظر في علاقات القوى تجعل المواطنين الذين لهم هذه القناعات في اضعف حال. المهم ان هذا التيار ومريديه لا زال غير مرصود ولم يظهر الى السطح بعد[32].

8- تمخض عن العوامل او الاسباب اعلاه الى جانب التدخل الامريكي في شؤون الدولة بشكل سافر ان اوجدت دولة ضعيفة وهشة تصنف على انها فاشلة وابرز مظاهر الفشل تمثل بالفشل في تحقيق الاندماج المجتمعي وتتعرض له كل الدول الساعية الى تأسيس نظام ديمقراطي بعد حقبة الحكم الشمولي ، ان التعددية الاثنية والسياسية في العراق جعلت من التعاطي مع هذا الموضوع ان يتحول الى ازمة بنيوية في هيكلية النظام السياسي ، فبدلاً من ان تستند الى اطار تناغمي وقواعد مقبولة للعبة قامت على مباراة (صفرية) تلغي الاخر ولا تقبل بأي منطق توافقي ، اذ تحولت هذه التعددية الاثنية الى محفز للصراع ولاسيما عندما ارتبطت بالشعور بـ (المظلومية التاريخية)من بعض الاطراف ارتبطت بشكاوى اقتصادية وشعور بالتهميش من قبل اطراف اخرى ، مما يعني ان للتعددية الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالهوية تأثيرا اعمق في التعبئة الاجتماعية وخصوصاً في المجتمعات التي لم تستكمل بعد مشروع بناء الامة او الدولة القومية بمفهومها الحداثوي[33].

9- ان كثرة الاحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003 ساهم وبشكل فعال في اضعاف الدولة العراقية لكون معظم الاحزاب التي تأسست تفتقر الى التجربة ، وذات سياسة مداهنة ومصانعة لأنها تتكون في الغالب من تحالف احزاب وجماعات دينية وقومية وافراد مستقلين غير منسجمين وغير متقاربين لا في البرامج ولا في الايديولوجيات ولا في المصالح ، فضلاً عن ذلك سعت الاحزاب العراقية الى توظيف الاستقطاب الطائفي وترسيخه كجزء من حملاتها الانتخابية

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

وقد ظهر ذلك جلياً في نتائج الانتخابات وما تلاها[34].

10- منذ تشكيل اول حكومة عراقية في عام 2005 عانى العراق من ازمات متعددة توزعت على ثلاثة محاور هي ازمة التشكيل وأزمة الأداء وأزمة التفاعل الداخلي ، فبالنسبة لازمة التشكيل فتعني ان الانتخابات التي جرت لم تسهم في تشكيل الحكومات بشكل سلس اما ازمتي الاداء والتفاعل فهما من وحي الازمات البنيوية التي انجبت الكثير من التحديات التي تمثل اولويات الامن الوطني ولم يتوافر لها اجماع وطني من قبل كل الفرقاء السياسيين مما منح القوى المعارضة للعملية السياسية ان تجد لها مساحة للفعل والتأثير في الداخل مستغلة في ذلك غياب الاداء الحكومي كما ان القوى التي اعتمدت العنف والارهاب نشطت في عملياتها في ظل الانقسام الحكومي وعدم وجود استراتيجية متفق عليها لمحاربة الارهاب ، الى جانب ذلك التعارض في التوجهات السياسية للكتل التي انقسمت ما بين علمانية واسلامية فضلاً عن الاختلاف الطائفي ما بين سني وشيعي وافتراق مصادر التأثير الخارجي الذي يتلقاه كل طرف سياسي كل هذا ادى الى توليد ازمة وانعدام الثقة و زاد المشهد السياسي غموضاً وضبابية[35].

11- على الرغم من احتكار حزب البعث للسلطة اكثر من ثلاثة عقود وقيامه بتنفيذ سياسات متواصلة للتوجيه الايديولوجي والشحن العقائدي طوال هذه الفترة وعلى الرغم من عمليات التحديث التي الدولة العراقية ، الا ان ذلك لم يضعف الولاءات القبلية والعشائرية في العراق . وبمجرد ان سقط النظام السياسي اندفع الكثير من السكان العراقيين الى التشبث بانتمائهم الاولية بحثا عن الحماية والامن مما افسح المجال لبروز الدور السياسي الاجتماعي لهذه التكوينات بحيث اصبحت جزءا من معادلة ميزان القوة على الساحة العراقية خصوصا وان سلطات الاحتلال استعانت برؤساء العشائر لإدارة بعض المناطق والمدن العراقية .ان المشكلة تكمن في تنامي دور هذه التكوينات القبلية والعشائرية يؤثر في عملية التطور السياسي والديمقراطي كونها تستقطب القطاعات الاكبر من المواطنين مما يؤثر سلبا في الولاء الى الدولة ذاتها كما ان نفوذ القبائل والعشائر يؤثر في بعض التنظيمات الحزبية فيجعلها مجرد امتدادات لهذه التكوينات مما يضعف قدرتها على استقطاب المواطنين استنادا الى اطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العراقية والطائفية والدينية كما انه يلقي بتأثيراته على العملية الانتخابية فتصبح في جانب منها محكومة بتوازنات قبلية وعشائرية[36].

12- ساهم فشل الحكومة في الجانب الاقتصادي بدور كبير في عدم تحقيق الاندماج الوطني ، اذ لم تستطع الدولة من حل المشاكل الكثيرة منها ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدلات الدخول لشرائح واسعة من المجتمع وانخفاض الاستثمار ومحدودية الصادرات غير النفطية والاعتماد على الانفاق الحكومي وعلى الايرادات النفطية في تلبية معظم ما تحتاجه الدولة ، وفوق كل ذلك الفساد المالي والاداري اللذان كانا سبباً اساسياً في عدم تحقيق نمو اقتصادي ملموس وقد تسبب في ذلك تدني في مستويات تنفيذ البرنامج التي نفذتها الحكومة . ولا يغيب عن البال القاعدة الفكرية والعملية للتنمية البشرية المستدامة عند توزيع الدخل ما بين الاستثمار والاستهلاك مما جعل العملية التنموية في العراق بعيدة عن مقاييس التنمية المستدامة لتحسين

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

الحياة . ولتدليل اكثر على فشل الدولة في الجانب الاقتصادي ما بينه تقرير منظمة الشفافية الدولية عن مدركات الفساد لعام 2015 ان العراق يتذيل القائمة ، اذ حصل على المرتبة (161) من اصل (167) دولة شملها التقرير[37].

13- ان للانفلات الامني النصيب الكبير في عرقلة بناء دولة عراقية يسودها الامن والاستقرار بعد عام 2003، ومن ثم انعكاس ذلك على طبيعة العلاقة ما بين المكونات الاجتماعية ، ويشكل عائقاً كبيراً في وجه الحكومة العراقية ، فحل المؤسسات الامنية من قبل سلطة الائتلاف الموحدة قد فتح الحدود على مصراعيه امام توافد القوى الارهابية ، كما امكن ان يخلق خلايا نائمة لتنفيذ اعماله ورغم تعدد هذه القوى وتباين الاهداف التي تسعى لتحقيقها في العراق، إلا انها تشترك في هدف واحد الا وهو ايقاع الاذى بالشعب العراقي وخلق حالة من اللا استقرار فيه وتزايدت مظاهر الانفلات وصوره كـ (استخدام السيارات المفخخة والتي توقع عشرات الضحايا، وتعرض العلماء والاكاديميين والاطباء لعمليات الخطف والقتل والاغتيالات المنظمة، وتزايد عمليات القتل الجماعي، وظاهرة الجثث المجهولة الهوية في اماكن متفرقة من البلاد، وظهور الميليشيات وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة، وتفجير المراقد والاماكن الدينية من مساجد وحسينيات، واستخدام الاحزمة الناسفة والتفجيرات الانتحارية وغيرها) ، إذ نشأت نتيجة ذلك شرائح اجتماعية جديدة في المجتمع العراقي وظهور فئات بيروقراطية ذات سمة طائفية وعشائرية . وتعد الميليشيات المسلحة غير النظامية اساس للانفلات الامني والفراغ السياسي الذي خلفه انهيار النظام السياسي راحت تملؤه الميليشيات المسلحة غير النظامية التي حولت الخلافات الدينية الى مصالح سياسية، ذلك ان هذه الميليشيات لا زالت تملك سيطرة فعلية على الارض وتعتقد بقدرتها على التحدي[38].

14- ان التنوع الطائفي الذي يمثل واقعاً اجتماعيا، في العراق ادى الى تأسيس للطائفية السياسية التي خلقت قصورا في برامج الأحزاب المتخندقة بها، الأمر الذي قاد إلى صراع سياسي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية كافة، كما ولد اضطرابا ثقافيا و اجتماعيا كبيرا وتشظي للهوية الوطنية و زج بالطائفية الدينية في معترك صراع ذي ازدواجية بين الخطاب السياسي وبين الواقع العملي الناتج عن انقسامات طائفية [39].

15- يواجه النظام السياسي في العراق وخصوصاً بعد الاحتلال ازمات عدة في مجال التنمية السياسية ، وهذه الازمات تقسم على خمسة ازمات متشابكة ومتداخلة فيما بينها بحث كل ازمة تؤدي الى اخرى .وبحسب ما يقدمه الاساتذة الامريكان لوشيان باي ، وماريون فينيير ، وجوزيف لابلامبورا ، فأن هذه الازمات هي:

أ- ازمة الهوية : تبرز هذه الازمة عندما تواجه الدولة الصعوبات في دمج المواطنين في اطار يجمعهم متجاوزين فيه الانتماءات المحلية الضيقة وهذه الازمة هي التاي تضعف انتماء المواطن الى الوطن وتجعله يتجه نحو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية .

ب- ازمة الشرعية : تتمثل هذه الازمة بعدم رضا المواطنين عن النظام السياسي والنظر اليع على انه غير شرعي ولا يمثلهم وان ما يدفعهم الى ذلك قناعتهم بعدم تحمل الحكومة لمسؤوليتها ازاءهم وعدم احترامها للدستور ، ومن ثم يكون ذلك مدعاة الى

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

بروز ظاهرة غياب التداول السلمي للسلطة واسكات المعارضة وتزوير نتائج الانتخابات.

ت- ازمة المشاركة : وتتحول المشاركة الى ازمة عندما يبعد النظام السياسي المواطنين عن دورهم في الحياة العامة للدولة ، وان ممارستهم الشكلية للمشاركة لا تعني بأنهم سوف يكون لهم مساهمة جدية في الحياة السياسية مادام هناك تركيز لمصلحة السلطة التنفيذية وتهميش دور السلطة التشريعية من قبل الاغلبية البرلمانية وعدم الاهتمام برأي الاقلية ، مما يخلق ازمة جديدة يسميها المفكر الالماني كارل شمدت "ازمة البرلمان". وعندها سيكون المواطن في خالة اغتراب سياسي.

ث- ازمة التغلغل : وتتمثل هذه الازمة في عدم قدرة الدولة في التغلغل والنفاذ الى جميع مناطق الدولة وفرض سيطرتها مما يؤدي بالتالي الى صعوبة التواصل مع المواطنين وعدم استفادتهم من المشاريع التي تقدمها الدولة . وهذه الازمة تعد الاخطر بين الازمات لأنها تمثل عجز النظام السياسي عن الوجود في مناطق الدولة كافة ومن ثم عن الاحتكاك بالمواطنين عن حياتهم اليومية ، وان وراء تلك الازمة اسباباً جغرافية تتعلق بتضاريس الدولة والمحددات الطبيعية واسباباً اثنية تتعلق بوجود اثنيات تعرقل النفاذ للدولة.

ج- ازمة التوزيع : تتمثل بعدم قابلية النظام السياسي على التوزيع العادل الموارد الطبيعية وللثروات والخدمات والامتيازات المادية وغير المادية .وتؤدي المسائل الطبقية (الصراع الطبقي)والاقتصادية(الحرمان الاقتصادي)والسياسية (الفساد واستغلال السلطة وفقدان الشفافية)دوراً مهماً في خلق الازمة المتعلقة بالتوزيع [40].

المطلب الرابع : دور الاندماج الوطني في بناء الدولة في العراق

كل المعنيون في موضوع الاندماج يرون بأنه احد الوسائل المهمة في بناء الدولة والامة ، اذ يتوقف النجاح او الفشل على عملية الاندماج فلا يمكن بناء قدرة مؤسساتية قوية للدولة على المدى الطويل او تحقيق اختراق فعلي للدولة في المجتمع على المدى الطويل دون ان يكون هناك حد ادنى من الاندماج بين مكونات المجتمع فربما تنجح القوة في تحقيق هذا الحد الادنى من هذا الاندماج في مراحل معينة لكن سرعان ما تزول بزوال اسباب القوة ان لم يكن هناك اسباباً اقتصادية ووظيفية تعمل على تحقيقه فضلاً عن الاستعداد النفسي المسبق بين مكونات المجتمع للاندماج[41].

ويمكن ان يبرر دور الاندماج الوطني في بناء الدولة من خلال الاتي[42]:

1- اصبح يشكل ضرورة تاريخية ، اذ ان استقرار المجتمع والدولة يتوقف بشكل وبأخر على وجود نوع من انواع الاندماج.
2- يمثل الاندماج شكلا مفيداً وضرورياً من اشكال الاستيعاب الاجتماعي للأقليات والجماعات التي يتم استيعابها.
3- انه ادعى لإيجاد الشعور القومي الذي يكون مفتاح تحقيق الوحدة الوطنية ، لذا لا يمكن ان يتحقق الاندماج اذا لم تكن هذه المشاعر القومية الوطنية قد تطورت او تقدمت نحو اهدافها
4- .ان الاندماج الوطني هو الاساس الضروري والامن للسلطة السياسية واستقرار المجتمع.

عند الحديث عن بناء الدولة لابد من الاشارة الى ان مفهوم بناء الدولة مر بمرحلتين الاولى وفيها كان يعد المفهوم تقليدياً وقد ساد مباشرةً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لينتهي مع انتهاء الحرب الباردة وتزامن مع موجة الاستقلال والتحرر من الاستعمار وكان يراد منه اقامة مؤسسات مستقرة تهدف الى تحقيق التنمية

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية للاستعمار الجديد وتحقيق الامن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود الى عملية التنمية . اما المرحلة الثانية فقد بدأت بعد انتهاء الحرب الباردة وركز المفهوم خلالها على اعادة بناء الدولة الفاشلة التي اصبحت مصدراً لتهديد الامن والسلم العالمين وكذلك تركز على قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة والاصلاح السياسي والاقتصادي .وقد كانت هناك دعوات من قبل الامم المتحدة للاهتمام في هذه الدول ومساعدتها واعادة بناءها من خلال هندسة هذه الدول سياسياً واجتماعياً من اجل تحقيق الامن والديمقراطية والاستقلال الداخلي[43].

في كتابه (بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين) يعرف المفكر الامريكي فرنسيس فوكاياما بناء الدولة بأنه تقوية مؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ، وهنا البناء نقيض التحجيم أي تقليص كل من مدى وقدرة الدول في ان معاً ، ويعرفها ايضا بانها قدرة الدولة وافق مجالاتها وانشطتها ووظائفها المختلفة بدءً بتوفير الامن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي ، مروراً بتوفير التعليم وحماية البيئة وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية واعادة توزيع الثروة من الجهة المقابلة قوة الدولة قوة قدرتها المؤسساتية والادارية على تصميم وتنفيذ السياسات وسن الانظمة والقوانين وتنفيذها [44].

تعرف عملية بناء الدولة الذي يراد منه ادخال تحولات جذرية على بنية مؤسسة الدولة كي تتمكن اداء وظائفها الامنية والاجتماعية والسياسية بكفاءة تستند الى الشرعية والرضا المجتمعي او هي تأسيس وتقوية الهياكل والابنية داخل اقليم بشكل يمكن هذه الابنية من توفير السلع العامة وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية وتعبر عن السلطة الجماعية بدون الحاجة لاستخدام الاكراه[45].

إن عملية بناء الدولة تنطوي على خطورة ، في حالة عدم توافق النخب الحاكمة في القيام بدورها ، فعملية البناء هذه ليست سهلة بالمرة ، ولا يمكن للمجتمع أن يدير نفسه بنفسه في غياب الدولة التي تمثل إطاره العام وقيادته العليا المصحوبة بالحس المشترك للشأن العام ، وبالتسيير الشامل لقضايا المواطنين ، مع الاشتراك إلى جانب الدول الأخر في قضايا العالم الخارجي ، واهتماماته وان رسالة الدولة تتعدى حدودها الجغرافية ، فهي تسهم في توسيع رقعتها عن طريق الجغرافيا السياسية عبر تعزيز قوتها ونفوذها واستغلال مجالها الحيوي ضد خصومها تحديداً كما يبدو بوضوح ان الدولة القوية لابد لها ان تتفاعل مع الطرح الجيوسياسي ان ارادت السيطرة على اقليمها ، وربط هذه السيطرة بالتحرك والنشاط واستغلال الموارد والثروات تجاه غيرها من الدول ، لضبط ديناميتها السياسية على اقليمها وفي ما يدور حولها قبل ان تقوم به دولة اخرى منافسة لها [46].

وتتوضح العلاقة ما بين الاندماج الوطني وبناء الدولة بشكل اكثر عندما ندرك ان الاندماج الوطني يمثل الركيزة الاساسية في بناء الدولة من خلال مساهمته في تحقيق التجانس والانسجام والوئام الاجتماعي وتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء للدولة ومؤسساتها المركزية وايجاد الاحساس المشترك بالضامن والهوية الموحدة كونه يقوم على الاعتراف بثقافة وهوية الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع وضمانة مشاركتها الفعالة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية في اطار النظام السياسي الذي يحكمهم. ولا يمكن تصور نجاح التنمية السياسية التي تنشدها الدولة في بناءها من دون وجود الاندماج الوطني فبه يتحقق الاستقرار السياسي وتستطيع التغلب على ازمة الهوية والشرعية والتغلغل والمشاركة والتوزيع[47].

وفي اطار علاقة الدولة بالمجتمع يقدم جويل مغدال (Migdal J.)تصنيفه للدولة القوية في قبالة الدولة الضعيفة ، فالدولة القوية هي التي تتمكن من تتغلغل في مجتمعها ، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

مصلحة مجتمعها ، وتعلي فيها قيم المواطنة والثقة والتضامن ما بين مكونات مجتمعها ، كما تعلو في هذا المجتمع الروابط الافقية القائمة على القواسم المشتركة والمؤطرة في الاحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني . وتتكامل فيها تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق اهداف المجتمع ومصالحه ولا يقوم الخلاف بين الدولة وهذه التنظيمات على اسس قبلية او شخصية او عرقية وانما يكون الخلاف على اساس اختلاف البرامج ، وفي المقابل فان الدولة الضعيفة وفقاً لمغدال ، هي العاجزة عن تنمية المجتمع وتحقيق مصالحة ، وهي في هذا تتخذ موقفاً عدائياً منه وتناهض تنظيماته المدنية واحزابه السياسية وتنعدم الثقة بالدولة وتتجه الدولة في هذه الحالة نحو تكريس الروابط العمودية القائمة على القبلية والعشيرة والدين والانتماءات الاثنية الاخرى ، وهو ما يكون مجتمعاً ضعيفاً تتكرس فيه الاخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتوزيع المنافع و الخدمات في ضوء الانتماءات الفرعية ، مدى قربهم من مركز السلطة او الممسكين بها[48].

وحتى تتمكن الدولة من ذلك فأن الامر يتطلب منها القيام بنوعين من الاندماج الوطني هما[49]:

1- الاندماج الافقي : ويراد منه صهر العناصر الاجتماعية والدينية القومية لغويةً كانت ام عرقيةً ، في اطار الدولة – الامة . بمعنى اخر تقوية الروابط ما بين هذه المكونات المختلفة وايجاد الارضية الملائمة لصهرها كالسبيكة الواحدة.
2- الاندماج الرأسي : يعني اقامة الروابط الوثيقة وتعزيزها ما بين القائمين على النظام السياسي من جهة والشعب من جهة اخرى بمعنى تجسير الهوة فيما بينهما عن طريق استيعاب الكل وتمثيلهم في الدولة ومؤسساتها.

ولغرض تفعيل دور الاندماج الوطني في العراق واعادة بناء الدولة يتطلب الامر التأكيد على مجموعة من الامور هي:

1- تأسيس نظام سياسي قوي يمتلك القدرة على ادارة شؤون الدولة و تتمتع هذه السلطة بالشرعية اللازمة لتمثيل جميع مكونات المجتمع العراقي ، ومن دون ذلك سوف ترجع الاوضاع فيه الى المربع الاول.
2- تبني الديمقراطية منهجاً وتطبيقاً كونها تجمع ما بين الاندماج المتمثل بإرساء المواطنة التي تقوم بالدرجة الاساس على حرية الاختيارات السياسية وبين احترام الهويات والحاجات والحقوق.
3- السعي الجاد الى تعديل الدستور في العراق بما يضمن تمثيل الجماعات الدينية والعرقية في النظام السياسي ، و ضرورة ان يؤسس لدولة تحترم سيادة القانون ويقر قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة وطبيعة نظام الحكم.
4- بناء المؤسسات واعادة هيكلتها على اسس وطنية لانها الضامن الاساسي لنجاح عملية اعادة البناء برمتها .فالسبب الاساسي في المشاكل التي تعترض النظام السياسي هو غياب الاطار المؤسساتي مما ادى انهيار الدولة فشلها في اداء وظائفها ولن تقسيم عملية البناء الا بعودة مؤسسات الدولة للعمل مرة اخرى تحت قيادة وطنية حكيمة قادرة على فهم الادوار المنوطة بها هذه المؤسسات مع اعطائها المجال للعمل بقدر من الحرية والاستقلالية التي تمكنها من القيام بواجباتها.
5- بناء اقتصاد سوق قوي يلبي الاحتياجات الاساسية للمواطنين ووضع مشروع متكامل لإعادة اعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش والعكل على تحقيق التنمية المكانية من خلال اعادة البنى التحتية الاساسية التي تم تدميرها وتوفير الاسس اللازمة لتحقيق الانطلاق والنمو الاقتصادي من خلال تفعيل كل القطاعات الاقتصادية الابتعاد عن الديون المساعدات الاقتصادية الخارجية وتأسيس مشروعات

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

تنموية للقضاء على الفقر والبطالة واشكال الاقتصاد غير المشروع.

6- العمل على خلق مجموعة من القيم والمبادئ التي تحكم سياسات بناء الدولة وان يتم زرعها كقيم اساسية في الدستور ، او كمبادئ عامة تحكم عمل المؤسسات الموجودة في الدولة ويأتي في مقدمتها حماية حقوق الانسان والعقيدة والملكية الفردية ، ونبذ العنف واساليب الاكراه ولا يكفي تضمين هذه القيم والمبادئ في الدستور وحسب بل يجب نشرها كقيم اخلاقية وثقافية ودمجها في المكون الثقافي والاجتماعي في المجتمع واعادة احياء هوية الدولة لتصبح هوية جامعة وحاضنة لجميع الهويات الفرعية داخل المجتمع.

7- تفعيل دور المؤسسات الدينية بترسيخ روح المواطنة وبثها لدى الجميع والتأكيد على وحدة العراق من خلال الابتعاد عن الخطابات الطائفية والتحريضية ، فضلا عن السعي الى حث الشباب بضرورة التحلي بالأخلاق الفاضلة والارتقاء بهم من خلال التمسك بالفضائل والاخلاق الحسنة وترسيخ حب الوطن في نفوسهم.

8- تفعيل الجانب الاعلامي لما له من دور كبير في توعية الافراد نحو مسؤوليتهم الفردية والجماعية وبناء الروابط بين ابناءه وغرس العادات والقيم وايجاد اتجاهات موحدة لخدمة الدولة ويمكن ان يقوم الاعلام بدوره عن طريق البرامج الهادفة التي تعمق المواطنة وعن طريق المقالات ونقل الاخبار والمعلومات التي توضح حضارة الوطن وتاريخه العريق وانجازاته وتشحذ الهمم وتنمي روح المواطنة.

9- ايلاء الجانب العسكري والامني اهمية كبيرة في بناء الدولة وذلك من بناء جيش وجهاز شرطة وطنيين بعيدين كل البعد عن الولاءات الضيقة وتعزيز العلاقة بينهما وبين المجتمع ، تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية تنهض تعزز من العلاقات العسكرية والمدنية ومراجعة مستوى الانفاق العسكري وحجم الجيش وتسليحه واعادة صياغة العقيدة العسكرية.

النتائج:

من خلال سير البحث توصل الباحثان الى جملة من النتائج يمكن ايجازها بالاتي:

1- يمثل الاندماج الوطني مطلباً اسياسياً للدول التي عانت من الصراعات الاثنية لفترات طويلة ولم تنعم بالاستقرار ،فالاندماج الوطني يخلق فرصاً متساوية لكل ابناء الدولة بغض النظر عن مذاهبهم وديانتهم ومشاربهم ، بمعنى انه يخلق هوية وطنية جامعة لا يكون للتهميش والاقصاء مكاناً فيها.

2- ان التركيبة السكانية للعراق تتميز بالتنوع والتعقيد ، اذ يتواجد فيه اديان مختلفة والى جانبه قوميات مختلفة للبعض منها امتداداً في خارج العراق ، مما اسهم هذا التنوع في عرقلة تحقيق الاندماج الوطني ، اذ لم تكن الانظمة المتعاقبة على حكم العراق حتى عام 203 قادرة ادارة التنوع ومن ثم كان هناك اقصاء وتهميش مبرمج لبعض المكونات على حساب مكونات اخرى.

3- لقد اسهم ضعف الدولة وفشلها بعد عام 2003 في خلق ازمات كبيرة ما بين المكونات المجتمعية ولعل في مقدمتها ازمة التغلغل وازمة التنوع وازمة الشرعية ،الامر الذي ادى الى استعلاء الولاءات الفرعية على الولاءات الوطنية واصبحت فكرة الانفصال عن الدولة واردة في حسابات بعض المكونات.

4- ان بقاء الاوضاع على حالها في العراق من حلول واقعية يجعل من الصعوبة بمكان صمود الدولة وبقاءها لفترة طويلة وهي قادرة على تأدية وظائفها وربما تقع في المحذور الا وهو التفتيت.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

5- اصبح لزاما على المعنيين في صنع القرار تبني الاندماج الوطني في عملية بناء الدولة لأنه يشكل ضرورة ملحة يسهم في استقرار الدولة ويعزز من وحدتها ويكون كابحاً للمشاعر القومية الانفصالية.

المصادر:

(1) امحمد المالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب العربي الكبير، في كتاب جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2014 ، ص666.

(2) منى حسين عبيد ، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان واثرها في الاندماج الوطني ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد(25)، العدد(3)،2014، ص746.

(3) فوزي بو خريص، الاندماج الاجتماعي والديمقراطية نحو مقاربة سوسيولوجية ،مؤسسة مؤمنون بلا حدود مؤسسة للدراسات والابحاث ، ص9.

(4) جون هيلز ، جوليان لوغران، دافيد بياشو ،الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم ، ترجمة وتقديم محمد الجوهري ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(344)، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب ، الكويت ، 2007، ص24.

(5) هدى احمد الديب ، الاستبعاد الاجتماعي و مخاطره على المجتمع ، مجلة اضافات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العددان (31-32) ، 2015 ، ص211.

(6) رضوى عمار ، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني ، مركز العقد الاجتماعي ،2014 ، ص10.

(7) احمد عبد الرزوق محمد الرشيد، مشكلة الاندماج في اوغندة ، المكتب العربي للمعارف ، ص20-21 .

(8) احمد علي محمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008، ص355.

(9) منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص746.

(10) رضوي عمار ، مصدر سابق ، ص10- 11.

(11) محمود توفيق محمود، مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها، رسائل جغرافية، العدد(120)، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 1988، ص ص33-34.

(12) حسين حمزة بندقجي ، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية ،ط3،المطبعة الفنية الحديثة ،جدة ،1981،ص8.

(13) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ،ط6 ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة 2008 ،ص92.

(14) بيتر تيلور ، كولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(282) المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ،2002،ص260.

(15) محمد محمود ابراهيم الديب ،مصدر سابق، ص90-94.

(16) علي احمد هارون ، اسس الجغرافيا السياسية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1998، ص164.

(17) صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ط4 ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،1999، ص106.

(18) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي ، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)كلية التربية للبنات ،جامعة الكوفة ،2016، ص72.

(19) صبري فارس الهيتي ، الجغرافيا السياسية ،

(20) الدستور العراقي ، 2005، المادة (4).

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

(21) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي ، مصدر سابق ،ص77.

(22) عدنان كاظم جبار الشيباني ، الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 2011، ص110.

(23) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي ، مصدر سابق ،ص81-82.

(24) المصدر نفسه ، ص83.

(25) رشيد الخيون ، الاديان والمذاهب في العراق ، الطبعة الثانية ، مشورات الجمل ، المانيا – بغداد ،2007 ، ص25.

(26) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي ، مصدر سابق ، ص84.

(27) رضا السيد سليم محمد ،الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، 2008، ص 241.

(28) مي مجيب عبد المنعم مسعد ، جدلية الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر، في كتاب : في كتاب جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2014 ص217-219.

(29) رضا السيد سليم محمد ، مصدر سابق ، ص9

.

(30) مجلة اوراق ديمقراطية ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العدد الثاني ، 2005 ، ص6-7.

(31) عبير سهام مهدي ، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ، مجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد(22)، 2012، ص 15.

(32) اسراء علاء الدين نوري ، علي محمد علوان ، خضر عباس عطوان ، معضلة بناء الدولة في العراق ، متوفر على الرابط : http://democraticac.de/?p=45610

(33) رشيد عمارة ، عماد المرسومي ،تقويم اداء الحكومة ، التقرير الاستراتيجي العراقي 2011-2012 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للتوزيع والنشر ، 2011 ،ص111.

(34) عدنان كاظم جبار الشيباني ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الدولة الفاشلة دراسة تطبيقية على العراق ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، المجلد التاسع ، العدد(3)، 2017،ص127.

(35) رشيد عمارة ، عماد المرسومي ، مصدر سابق ، ص 112 -113.

(36) حسنين توفيق ابراهيم ، عبد الجبار احمد عبد الله ، التحولات الديمقراطية في العراق ، سلسلة دراسات عراقية 3 ، مركز الخليج للأبحاث، ابو ظبي ، 2005 ، ص36-38.

(37) عدنان كاظم جبار الشيباني ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الدولة الفاشلة دراسة تطبيقية على العراق، مصدر سابق ،ص 126-127.

(38) سراء علاء الدين نوري ، علي محمد علوان ،خضر عباس عطوان ، معضلة بناء الدولة في العراق ، المركز الديمقراطي العربي متاح على الرابط : http://democraticac.de/?p=45610

(39) ايناس عبد السادة علي العنزي ، الاستراتيجية الامريكية وادارة صراع الارادات على الساحة العراقية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد(41) ، 2009 ، ص78.

(40) شيرزاد احمد النجار ، ازمة بناء الدولة في العراق ... الى اين ، مجلة المستقبل العربي ، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (425)، 2016، ص11-13.

(41) وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة دراسة حالة الامة ، الطبعة الاولى ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015، ص84 - 85.

DOI:10.18018/URUK/019-12/1336-1355

(42) المصدر نفسه ، ص 88.

(43) محمد امين بن جيلالي ، بناء الدولة المفهوم والنظرية واسئلة الراهن، المعهد المصري ، للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016 ، ص2.

(44) فرانسيس فوكاياما ، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن العشرين ، نقله للعربية مجاب الامام ، الطبعة الاولى ، العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2007، ص11.

(45) داليا رشدي ، ابعاد ومتطلبات اعادة بناء الدولة بعد الصراعات ، اتجاهات نظرية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد(206)، 2016،ص11.

(46) ميلود عامر حاج ، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية ، الطبعة الاولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2014، ص24.

(47) وليد سالم محمد ، مصدر سابق، ص85-86.

(48) هشام عز الدين مجيد ، اطروحة الامة وبناء الدولة الحديثة ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العددان(34-44) ، 2016، ص31.

(49) احمد شكر حمود الصبيحي ، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد(47)، 2017،ص170.

dominated the rule of Iraq since 1921 and so far because of lack of mechanisms to crisis management of this diversity, which led As a result, the weakness of the state and its failure represented by the dominance of sub-loyalties over national allegiance, the absence of a national national identity, and political crises represented by the crisis of legitimacy and infiltration, distribution, legitimacy and other crises, making the state in Iraq weak both inside and outside. National as a way contribute to building a political system at present and protect him a lot of crises that may be exposed.

Summary

The subject of national integration is one of the topics that have become of great importance at the present time because of its importance in the treatment of many of the crises that affect the political systems in third world countries. There is no doubt that Iraq consists of a diverse population of national and religious, and that this diversity should be a factor of weakness, not strength by the ruling regimes that have